



المادة : دراسات صرفية
ماجستير/لغة



جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية

المحاضرة السادسة

قلب الواو همزة عند ابن جني وابن عصفور

أستاذ المادة: أ.د. فيحاء قحطان ممدوح

أطلق ابن عصفور تسمية ابدال على الاعلال بالقلب في كتابه الممتع في التصريف

إبدال الهمزة من الواو

وَدَلِّكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ جَائِزٌ وَلَا زِمٌّ، وَقَدْ فَصَّلَ ابْنُ عَصْفُورٍ ذَلِكَ فِي رَأْسِ ابْنِ الْوَاوِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً أَوْ مَتَحَرِّكَةً. فَإِنْ كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ أَوَّلًا أَوْ غَيْرَ أَوَّلٍ. فَإِنْ كَانَتْ أَوَّلًا فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ وَحْدَهَا، أَوْ يَنْضَافُ إِلَيْهَا وَآوٍ أُخْرَى. فَإِنْ انْضَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى أُبْدِلَتْ الْأُولَى هَمْزَةً، هَرُوبًا مِنْ ثِقَلِ الْوَاوَيْنِ. وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ وَاصِلٍ: أَوْاصِلٌ. أَصْلُهُ

"وَوَاصِلٌ" فقلبت الواو همزة. وكذلك أول أصله "وَوَلٌ"؛ لأنه "فَعَلٌ" من لفظ أول، وأول فإؤه وعينه واو. فقلبت الواو الأولى همزة. ولا يجوز في هذا وأمثاله إلا الهمز.

فإن كانت وحدها فلا يخلو من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة. فإن كانت مكسورة أو مضمومة جاز أن تُبدل منها همزة، فتقول في "وُعِدَ": أُعِدَ، وفي "وُقِنْتُ": أُقِنْتُ، وفي "وسادة": إسادة، وفي "وعاء": إعاء. وقد فُرى: "ثُمَّ اسْتَخَرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ" سورة يوسف: 76، وكذلك تفعل بكلّ واو تقع أوّلاً مكسورة أو مضمومة.

وإنما فعلت ذلك، لثقل الضمّة والكسرة في الواو. وذلك أنّ الضمّة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء. فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع واوان. وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو. فكما أنّ اجتماع الواوين، والياء والواو، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمّة، والواو والكسرة.

وزعم المازنيّ أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتبع في ذلك السماع. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، قياساً وسماعاً:

أمّا القياس فلما ذكرنا من أنّ الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو، حتّى يقبلون الواو إلى الياء، تقدّمت أو تأخرت، فيقولون: "طَوَيْتُ طَيًّا" والأصل "طَوِيًّا"، ويقولون: "سيّدٌ" والأصل "سيودٌ". فكذلك ينبغي أن يكون النطق بالواو المكسورة مستثقلًا.

فإن قال قائل: هلاًّ قيستم "وشاحاً" وأخواته على وَيح ووييس وأمثالهما. فكما أنّ الواو والياء إذا اجتمعا في أول الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة، فكذلك الواو مكسورة. فالجواب أنّ الواو المكسورة إنّما تُشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء نحو طَيّ. وذلك أنّ الحركة في النية بعد الحرف. وسيقام الدليل على ذلك في موضعه. فالكسرة إذاً من وشاح في النية بعد الواو، وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إعلالها نحو طَيّ، فكذلك يجب إعلال ما أشبهها، نحو: وشاح.

فإن قيل: فهلاًّ أعلنت بقلبها ياء، كما فعل بها في طَيّ. فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأنّ المقصود بالإعلال التخفيف، والكسرة في الياء ثقيلة، فأعلنت بإبدال الهمزة منها. وأمّا السماع فلأنهم قد قالوا: إسادة وإشاح وإعاء وإفادة. وكثرت ذلك كثرة، توجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أوّلاً.

وإن كانت مفتوحة لم تُهمز إلاّ حيث سُمع؛ لأنّ الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقل الألف والواو، في نحو: عاودَ، وأمثاله فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة. والذي سُمع من ذلك: أجمَ في "وجم"، و امرأة أناةً وأصله "وناة" من الونيّ وهو الفُتور، وأحد في "وحد"، وأسماء في "وسماء".

فإن وقعت غير أول فلا يخلو من أن تكون مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة. فإن كانت مضمومة جاز إبدالها همزة، بشرط أن تكون الضمّة لازمة، وألاّ يمكن تخفيفها بالإسكان. قالوا في جمع نارٍ: "أنور"، ودارٍ: "أدور"، وتوبٍ: "أنوب". قال.

لكلّ حالٍ، قد لبستُ أنوباً

وإنما قلبت همزة إما ذكرنا من استثقال الضمّة في الواو، مع أنه لا يمكن تخفيفها بالإسكان، لئلاّ يؤدي ذلك إلى التقاء الساكنين. ولو أمكن ذلك لم تُبدل همزة، نحو قولهم: سُور، في جمع سوار. فإن كانت الضمّة غير لازمة لم تُبدل الواو همزة، لا تقول: هذا "عزّة" تريد: هذا عزو، ولا تقول: "لؤ استطعنا" تريد: لؤ استطعنا؛ لأنّ الضمّة في غزو إعراب، وفي واو "لو" للتقاء الساكنين، وحركة الإعراب وحركة التقاء الساكنين عارضتان، فلا يُعتمدُ بهما.

وزعم ابن جني أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة إذا كانت زائدة، وإن اجتمع الشرطان؛ فلا يقال: "الترهُوكُ" في مصدر ترهُوكَ. والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصلية فإنَّ تصريف الكلمة، أو اشتقاقها، يدلُّ على أنَّ الهمزة مبدلة من واو، ولا يُتصوَّر ذلك فيها إذا كانت زائدة. فلو أُبدلت لأدَّى ذلك إلى الإلباس، في بعض المواضع، فلم يُدر: أزيدت ابتداءً، أم زيدت الواو أولاً ثمَّ أُبدلت الهمزة منها؟ فلمَّا كان إبدال الزائدة يودِّي إلى الإلباس، في بعض المواضع، رُفض إبدالها. وممَّا يقوي هذا المذهب أنها لا تُحفظ من واو زائدة مبدلةً.

وإن كانت مفتوحة لم يجز قلبها أصلاً؛ لأنَّ قلبها في أوَّل الكلمة لا يُقاس. فإذا كانت لا تُهمز في أوَّل الكلمة إلَّا حيث سُمِع، مع أنَّ أوَّل الكلمة طرف، فالتغيير إليه أسرع من التغيير إلى الحشو، فالأحرى ألاَّ تنقلب حشواً. فلا تقول في عاودَ: "عَاءَد"، ولا في ضوارب: "ضَارَب". ولا يُحفظ من كلامهم شيء من ذلك.

فإن كانت مكسورة، أو واقعة موقعَ حرف مكسور، فلا يخلو أن تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد أو لا تقع. فإن لم تقع بعدها لم تُهمز. وهي في مثل قائم بدل من ألف لا من واو. فإن وقعت بعدها فلا يخلو أن يكون قبل الألف ياء أو واو أو لا يكون. فإن كان قبلها واو أو ياء لزم قلب الواو همزة، إن كانت تلي الطرف. فتقول في جمع أوَّل: أوائلُ، وفي جمع سيِّد: سيَّائدُ. والأصل "أوول" و"سيَّاود"، فقلبت الواو همزة لاستئصال الواوين والألف، أو الياء والواو والألف، وبناء الجمع الذي لا نظير له في الأحاد.

هذا مذهب جمهور النحويين، إلَّا أبا الحسن الأخفش، فإنه كان لا يهمز من ذلك إلَّا ما كانت الألف منه بين واوين، ويجعل ذلك نظيراً للواوين إذا اجتمعا في أوَّل الكلمة. فكما أنك تهمز الأولى منهما للعلة التي تقدّم ذكرها. فكذلك تهمز الواو الآخرة في أوائل وأمثاله. ولا يرى مثل ذلك، إذا اجتمعت ياءان أو واو وياء. ويقول: لأنه إذا التقى الياءان أو الياء والواو أولاً، نحو بين اسم موضع، وويل ويوم، لم يلزم الهمز. فكذلك لا يُهمز عنده مثل: سيَّائق4 وسيَّائد.

ما لم تصحَّ الواو في المفرد، في موضع ينبغي أن تعتلَّ فيه، أو تكون الواو في نيَّة ألاَّ تلي الطرف، فإنها تصحُّ إذ ذاك ولا يجوز أن تُبدل منها الهمزة. فتقول في جمع ضيَّون: ضيَّاون. ولا تقلب الواو همزةً لصحة الواو في ضيَّون، إذ قد كان ينبغي أن يكون ضيَّناً وتقول في جمع عوَّار، إذا قصرته للضرورة: عوَّاور؛ لأنَّ الأصل فيه "عوَّاوير"، فلا تكون الواو تلي الطرف في التقدير. قال جندل بن منثى

وكحلَّ العيَّين، بالعوَّاوير.

فلم تُهمز لأنَّ الأصل "العوَّاوير"، وإن كانت الواو لا تلي الطرف لم تهمز أصلاً نحو: عوَّاوير في جمع عوَّار، وطوَّاويس في جمع طاووس؛ لأنها قد قويت ببُعدها عن محلِّ التغيير. وهو الطَّرف. إلَّا أن تكون في نيَّة أن تلي الطَّرف، فإنه يلزم همزها. وذلك نحو: أوائل في جمع أوَّل، إذا اضطُررت إلى زيادة هذه الياء قبل الآخر في الشعر؛ لأنَّ هذه الياء زيدت للضرورة فلم يُعندَّ بها. فإن لم يكن قبل الألف واو، ولا ياء، فلا يخلو من أن تكون الواو في المفرد زائدة للمدِّ أو لا تكون. فإن كانت زائدة للمدِّ قلبت همزة، نحو: حلوبة وحلائب. وسبب ذلك أنها اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع، ولا أصل لها في الحركة فتحرَّك، فأبدلت همزة؛ لأنَّ الهمزة تقبل الحركة. وإن لم تكن زائدة للمدِّ لم تقلب همزةً أصلاً، إلَّا حيث سُمِع شاذاً. والذي سُمِع من ذلك: أقائيم في جمع أقوام. وأصله "أقاويم"، فأبدل من الواو المكسورة همزة، وإن كانت غير أوَّل، تشبيهاً لها بالواو المكسورة إذا وقعت أولاً.

وأما مصائب في جمع مُصيبة فكان القياس فيها "مصاوب"، على ما يُبين في باب القلب. فإما أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أولٍ شذوذاً، فتكون مثل أقائيم في جمع أقوام - وهو مذهب الرّجّاج- وإما أن يكونوا غلّطوا فشبهوا ياء مُصيبة، وإن كانت عيناً، بالياء الزائدة في نحو صحيفة، فقالوا: مصائب، كما قالوا: صحائف. وهو مذهب سيبويه. والأولُ أقيسُ عندي؛ لأنّه قد ثبّت له نظيرٌ. وهو أقائيم.

فإن لم تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد، أو وقعت بعدها في غير الأماكن المذكورة، لم تُهمز أصلاً، بلا خلاف في شيء من ذلك. إلا أن تقع بعد ألف زائدة، في اسم مفرد يوافق الجمع الذي لا نظير له في الأحاد، في الحركات وعدد الحروف، وقد تقدّم الألف ياءً أو واو، فإنّ في ذلك خلافاً. فمذهب سيبويه إجراء ذلك مُجرى الجمع لقربه منه، فتبدل الواو همزة. ومذهب الرّجّاج أنه لا يجوز إبدالها لأنّ الاسم مفرد، وإنما ثبّت إبدالها في المجموع. فتقول في "فواعل" من القوّة، على مذهب سيبويه: "فواع". وعلى مذهب الرّجّاج: "فواو". وهذا النوع لم يرد به سماع، لكنّ القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه. أعني من أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حُكِم لكلّ واحد منهما بحكم الآخر.

فأما قائم وأمثاله فمن قبيل ما أبدلت فيه الهمزة من الألف، وقد تقدّم ذلك في فصل إبدال الهمزة من الألف.

فإن كانت الواو ساكنةً لم تُهمز إلا في ضرورة، بشرط أن يكون ما قبلها حرفاً مضموماً، فتقدّر الضمّة على الواو، فنُهمز كما نُهمز الواو المضمومة. فتقول في الشعر في مثل مُوعِد: مُوعِدٌ. قال الشاعر:

أحِبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى ... [وجَعْدَةٌ، إذ أضاءهما الوُقُودُ]